آل الشيخ في كلمة أمام الاتحاد البرلماني الدولي:

ما يحدث في سوريا أمر لا يقبله عقل ولا منطق ولا يمكن تبريره

دعا معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ المجتمع الدولي إلى ضرورة التعاون الجاد سعياً لنشر قيم الحوار والتسامح والاعتدال وبناء علاقات تعاون بين شعوب ودول العالم، منوهاً بأهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للحوار بين أتباع الثقافات والأديان والحضارات، ودورها في إشاعة مبدأ التسامح والتعاون وقبول الآخر.

وأوضح معالي رئيس مجلس الشورى في كلمته التي ألقاها في اجتماعات الدورة ١٢٦ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي أن الجميع مطالبون بالتعاون الجاد تحت مظلة الأمم المتحدة في سبيل إيجاد مناخات صحية لنشر قيم الحوار والتسامح والاعتدال، هذا المفهوم العالمي الذي عبر عنه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في المؤتمر العالمي للحوار الذي عقد بمدريد في ١٣ يوليو ٢٠٠٨م بقوله رعاه الله: «جئتكم من مهوى قلوب المسلمين، من بلاد الحرمين الشريفين، حاملاً معي رسالة من الأمة الإسلامية، ممثلة في علمائها ومفكريها، رسالة تُعلن أن الإسلام هو دين الاعتدال والوسطية والتسامح، ورسالة تدعو إلى الحوار البناء بين أتباع الأديان».

ولفت معاليه النظر إلى أن دعوة خادم الحرمين الشريفين طالبت العالم بأن يعلن أن الاختلاف لا ينبغي أن يؤدي إلى النزاع والصراع، وأن المآسي التي مرت في تاريخ البشر لم تكن بسبب الأديان، وإنما التطرف الذي ابتلي به بعض أتباع كل دين سماوي، وكل عقيدة سياسية، مبيناً معاليه أن تأسيس مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا، يأتي تأكيداً لمفهوم الحوار ودوره في إشاعة مبدأ التسامح والتعاون وقبول الآخر واحترام ثقافة الإنسان وخصوصيته.

وقال معالي رئيس المجلس خلال كلمته: «لقد قُدر أن يعيش عالمنا الحاضر ظروفاً بالغة الخطورة تستوجب من الجميع تضافر الجهود من أجل التعاون لمعالجة مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عصفت بعالمنا وأدخلته في صراعات مؤلمة حتى أصبح الحق والعدل والسلام مشاريع تتجاذبها المصالح الدولية وأصبحت المصداقية الدولية مهزوزة في أعين الكثير من الناس».

وأشار معالي رئيس المجلس إلى أن المملكة في هذا السياق بقيادة خادم الحرمين الشريفين، لم تكن بمعزل عن مجريات تلك الأحداث بل إنها قامت بجهود حثيثة للحيلولة دون وقوع الكثير من الأزمات الاقتصادية أو الصراعات الإقليمية، منوهاً بأن بالجهود الكبيرة والحثيثة التي بذلتها المملكة وما زالت عبر طرح أفكار واضحة تتصف بالعدالة والمنطقية لتقريب وجهات النظر وحل الخلافات، تُرجمت في العديد من اللقاءات العربية والإسلامية والإقليمية والدولية التي قامت بها المملكة خلال الفترة الماضية.

ما يعيشه السوريون مرفوض بجميع المقاييس الدولية والأعراف الإنسانية

وشدد الدكتور آل الشيخ على أن ما يحدث في سوريا أمر لا يقبله عقل ولا منطق ولا يمكن تبريره، مشيراً إلى أن ما يعيشه السوريون مرفوض بجميع المقاييس الدولية والأعراف الإنسانية، منوهاً بالحرص الذي يبديه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله- وتأكيده في أكثر من مناسبة، على ضرورة الوقف الفوري للقتال والحفاظ على وحدة سوريا وسلامة المواطن السوري، وتأييده كل جهد إقليمي ودولي يسعى إلى وقف العنف وحفظ كرامة الشعب السوري وتمكينه من أن يعيش في بلده بحرية وأمن وسلام.

وطالب معالي رئيس مجلس الشورى القيادة في سوريا إلى تحكيم العقل والتعامل مع الموقف بعدل لصيانة دماء الناس والحفاظ على أعراضهم وكرامتهم، مؤكداً أن حقوق الإنسان هي هبة من الخالق لا يملك أحد حق مصادرتها أو سلبها.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أوضح معاليه أن موقف المملكة العربية السعودية معروف ومعلن وقد طرحت الكثير من المبادرات لحل هذه القضية التي جرحت الكرامة الإنسانية، كان آخرها المبادرة العربية التي تبناها المجتمع الدولي للوصول إلى حل يرضي كل الأطراف ويهدف إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها؛ ووضع حد للمأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

وشدد معالي الدكتور آل الشيخ على أن السلام الدائم في الشرق الأوسط لن يعم إلا بتناول قضاياه على أساس من العدل والمساواة بعيداً عن الازدواجية في التعامل، ولن يتحقق ذلك إلا باحترام حقوق الشعب الفلسطيني الكاملة.

البرلمانات تحمل هماً وطنياً ورسالة دولية

وأبان معاليه أن البرلمانات في جميع أنحاء العالم تحمل هماً وطنياً ورسالة دولية، فلم تعد مسؤولة فقط عن سن القوانين والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية، بل إن دورها يمتد إلى خدمة شعوبها في مختلف المجالات، وإيجاد فرص العمل وحفظ التوازن بين أطراف المجتمع، وإيجاد حلول عملية فاعلة لتحقيق توازنات اقتصادية وبيئية منتجة ترفع من مستوى المشاركة الوطنية المسؤولة في الشأن الداخلي، بينما رسالة البرلمانات الدولية تقوم على أساس أن العمل المؤسسي للبرلمانيين يكمن في إيجاد قاعدة من التعاون المشترك لتوثيق علاقاتهم وتبادل الخبرات بينهم، والبحث عن أوجه القواسم المشتركة بين الشعوب من أجل حياة أفضل تضمن القبول بالآخر واحترام ثقافته وجنسه ودينه وخلق بيئة من الحوار الفكري والسياسي الذي يحترم حقوق الشعوب وحقهم في حياة حرة آمنة كريمة.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى في ختام كلمته أن الجميع بحاجة إلى التكاتف والتعاون وبذل مزيد من الجهود البرلمانية المشتركة لتعزيز دور الاتحاد البرلماني الدولي في التفاعل مع القضايا الدولية التي تهم مجتمعنا الدولي، معرباً عن أمله في أن تكلل هذه الاجتماعات بالنجاح من أجل تحقيق أهداف الاتحاد النبيلة المتمثلة في إحلال الأمن والسلم الدوليين ومنع وقوع النزاعات وصون الحقوق الأساسية للإنسان.

المملكة ترأس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

وشهدت الاجتماعات حضوراً سعودياً فاعلاً، حيث ترأست المملكة اللجنة الدائمة بالاتحاد للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة ممثلة في عضو المجلس الأستاذ صالح بن عيد الحصيني، كما مثل المملكة في عضوية اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين عضو المجلس عضو الاتحاد الدكتور صالح بن محمد النملة، وفي عضوية اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان الدكتور محسن بن علي الحازمي.

من جانب آخر، رأس عضو مجلس الشورى رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة بالاتحاد الأستاذ صالح بن عيد الحصيني أعمال اجتماع اللجنة، وذلك بحضور أعضاء اللجنة الممثلين عن برلمانات الدول الأعضاء بالاتحاد.

وأوضح أن الاتحاد البرلماني الدولي يضم ثلاث لجان دائمة ورئيسية تناقش التقارير تمهيداً لعرضها على الجمعية العمومية للاتحاد لبحثها والموافقة عليها، مشيراً إلى أن المملكة ترأس إحدى هذه اللجان وهي لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة.

وأبان أن ترشيح المملكة العربية السعودية في حينها لرئاسة إحدى اللجان الدائمة للاتحاد لمدة أربع سنوات يعكس المكانة التي تحتلها المملكة على الصعيد الدولي لما تتمتع به من ثقل في مختلف المحافل والاجتماعات لاسيما البرلمانية على الساحة الدولية باعتبارها طرفاً مؤثراً ومهماً، مؤكداً أن ذلك يعد انعكاساً لثقة برلمانيي العالم الذين يمثلون ١٦٠ دولة في عضوية الاتحاد في حكمة المملكة ودورها المسؤول في العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

ونوه بأن جهود المملكة وريادتها على الساحة الدولية بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية لاسيما البرلمانية، بفضل القيادة الحكيمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز -حفظهما الله-، أكسبها تقديراً دولياً ليس لدى حكومات الدول في العالم فحسب، وإنما أيضاً لدى البرلمانات في تلك الدول وهي المناط بها متابعة السياسات الداخلية واستصدار الأنظمة والتشريعات فيها.

وذكر الحصيني أن اللجنة الدائمة الثانية بالاتحاد للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة ناقشت في اجتماعها أحد الملفات الهامة والذي يتمثل في بروز قوى اقتصادية ومالية جديدة في العالم، أصبح لها وزنها الاقتصادي الكبير الأمر الذي يتطلب أن ينعكس هذا الوزن الاقتصادي لبعض تلك الدول والقوى على دورها في التأثير على جداول أعمال المسائل المطروحة عالمياً في مختلف المؤسسات الدولية القائمة بما يوازي حجمها وثقلها المالي والاقتصادي، مبيناً أن من بين تلك القوى الاقتصادية التي يشار إليها المملكة العربية السعودية التي وبفضل سياساتها الاقتصادية الرصينة تمكنت من حجز مقعد رائد ومتقدم كأكثر الاقتصادات الدولية ثباتاً وقوة أمام الأزمات العالمية، الأمر الذي جعلها عضواً مؤثراً وفاعلاً ضمن دول مجموعة العشرين.

من جانب آخر، أقام سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية أوغندا الدكتور جمال بن عبد العزيز رفه، حفل عشاء احتفاء بوفد مجلس الشورى والوفود الخليجية من مجالس الأمة والنواب والشورى بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حضره نائب رئيس جمهورية أوغندا السيد إدوارد كوانكاسيكاني، وأعضاء الوفود العربية المشاركة باجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي.

وعلى هامش الاجتماع التقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بمقر إقامته في فندق مونيونيوسبيكي بالعاصمة الأوغندية كمبالا، معالي رئيس مجلس الشعب بجمهورية مصر العربية الدكتور محمد سعد الكتاتني، والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، كما تم استعراض العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية بشقيقتها جمهورية مصر العربية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما العلاقات البرلمانية التي تجمع مجلسي الشورى والشعب بالبلدين الشقيقين.

وأثنى معالي رئيس مجلس الشعب المصري الدكتور محمد سعد الكتاتني خلال اللقاء على العلاقات الوثيقة التي تجمع المملكة ومصر، وما يعيشه الجانبان حكومةً وشعباً من روابط أخوية صادقة.

وأكّد معاليه أن للمملكة مكانة خاصة لدى الشعب المصري نظراً لما تمثله من ثقل في العالمين العربي والإسلامي ولوجود الحرمين الشريفين، مقدراً جهود المملكة وحرصها الدائم على تحقيق الاستقرار والسلام بالمنطقة، واهتمامها بجميع دول العالم العربي.

معالي الرئيس خلال لقائه برئيس مجلس الشعب المصري

من جهته أعرب معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عن عميق شكره وتقديره لرئيس مجلس الشعب المصري نظير هذه الزيارة، مهنئاً إياه بانتخابه رئيساً لمجلس الشعب المصري.

وأكّد معاليه أهمية التشاور والتعاون بين البلدين على مختلف المستويات والأصعدة لما فيه مصلحة البلدين والمنطقة، منوهاً بعمق العلاقات التي تربط البلدين الشقيقين على كافة المستويات والتي يعززها التقارب في وجهات النظر بين البلدين وحرصهما على استمرار هذه العلاقات بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين.

كما بحث اللقاء سبل تعزيز العلاقات البرلمانية التي تجمع مجلسي الشورى والشعب في البلدين، بإيجاد آليات فعّالة لتطوير هذه العلاقات بما ينعكس بتحقق المصلحة المشتركة للشعبين والبلدين وبما يفتح المجال لتبادل الخبرات واللقاءات والتنسيق المشترك بمختلف المحافل البرلمانية والاجتماعات الدولية.

حضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس الشعب المصري، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى أوغندا الدكتور جمال عبدالعزيز رفه.